مجلة دراسات حول الجزائر والعالم

دورية علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم

مج 2، العدد السادس/ يونيو/حزيران 2017 ردمد/ 2507-7341

- سياسة التجديد الريفي ودورها في تفعيل التنمية الزراعية في الجزائر، فضيل ابراهيم مزاري
- التعليم الجامعي في الجزائر وتطلّعات تحقيق الجودة الشاملة، نريمان حفافصة
- السياسة اللغوية في الجزائر: واقع وآفاق، رقية بوقراس
- الرقابة السياسية على العملية الإنتخابية في الجزائر: دراسة حالة اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في ظلّ الإستحقاقات الرئاسية (17/04/2014)، طارق رشيد
- تقييم السياسة العامة لإصلاح الدولة في الجزائر من منظور حقل السياسات العامة، قاصد رابح
- خصوصية العقد الإلكتروني في التشريع الجزائري، منيرة عبيزة

مركز البحوث و الدراسات حول الجزائر و العالم

دراسات
حول الجزائر والعالم

دورية علمية تعنى بقضايا الجزائر والعالم
الاقتصادية، السياسية،القانونية والحضارية

مدير التحرير: أ.د. الطاهر بن خرف الله.
رئيس التحرير: أ.د. سالم برقوق.
نائب رئيس التحرير: د. حسام الدين بوعيسى.
مراسلو المجلة: د. سعد الدين بوطبال (عن الغرب).
د. سعيدات حاج عيسى (عن الجنوب).
أ.حمزة.ح (عن أوروبا –فرنسا).
العلاقات العامة: د. يوسف براهيمي.

الهيئة العلمية الاستشارية

أ.د. إحدادن زهير، برفيسور — بجامعة الجزائر، سابقا.
أ.د. احسن جاب الله بلقاسم، برفيسور — بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة، الجزائر
أ.د. محمد أكلي قزو، بروفيسور — بجامعة البليدة 2 – الجزائر.
أ.د. حسين قادري، بروفيسور — بجامعة باتنة – الجزائر.
أ.د. محمد الشريف إلمان، بروفيسور — بالمدرسة العليا للتجارة – الجزائر.
أ.د. مي العبد الله، بروفيسور — بالجامعة اللبنانية – لبنان.
أ.د. ميشيل روقالسكي، مدير — مجلة بحوث دولية – فرنسا.

هيئة التحكيم

تختار بصفة سرية من أساتذة وخبراء ذوي الكفاءة العالية في مجال الموضوع المعني بالتحكيم، من داخل الجزائر أو من خارجها. تقترحهم إدارة التحرير أو أي عضو من أعضاء الهيئة العلمية الإستشارية. أما الطلبة الدكاترة (نظام LMD) فينصح بمرافقتهم من قبل مشرفيهم كما هو جاري العمل به في البلدان الأخرى

شروط أولية لنشر المقال

1) يحرَّر المقال بخط (بنط16).
2) ألاَّ يتجاوز المقال 30 صفحة مكتوب (ببنط 16) وألاَّ يقلَّ عن 10 صفحات.
3) توضع الهوامش في آخر المقال.
4) يرفق بالمقال ملخص بالعربية وملخص بلغة أجنبية، والعكس عند تحرير المقال بلغة أجنبية(إجبارياً) ويفضل أن يكون بالإنجليزية.
5) يرفق بالمقال سيرة ذاتية موجزة يركّز فيها على :
–الإسم واللقب باللغتين (عربية، فرنسية) ؛
–رقم الهاتف والبريد الإلكتروني ؛
–الوظيفة ومكانها ؛
6) لا تنشر المقالات التي سبق وأن نشرت
7) يلتزم الكاتب بكل ما يقدَّم له للتصحيح إن طُلب منه ذلك، أو إجراء أي تعديل جزئي أو كلي.
8) لا ينشر المقال قبل شهر (1) من إرساله واستيفاء كافة الشروط ولا تتجاوز مدة نشره ثلاثة أشهر من تاريخ إرساله، كما يعلم الكاتب بقبول نشره من عدمه.

لجميع المراسلات

مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم – طاكسيج.كوم –
25 أ شارع عبزيو، الدويرة – الجزائر العاصمة
Tel/Fax هـ/فاكس/021415220/
Mobil النقال/0665406754/
البريد الالكتروني : Email :fikrwamoujtamaa@hotmail.fr
www.CREAM 6 dz.com
تكون المراسلات الكتابية وبصفة مؤقتة إلى مدير التحرير
ص.ب/30 بن عكنون – الجزائر

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبّر إلاّ عن رأي كاتبها

مجلة دراسات حول الجزائر والعالم

دورية علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم

العدد الخامس، مارس/آذار 2017 ردمد/ 2507-7341

- سياسة فرنسا الممنهجة في القضاء على مقومات الهوية الوطنية في الجزائر، مجيد مسعودي
- إرث الإستعمار الفرنسي والثورة التحريرية على الحياة السيّاسية في الجزائر المستقلّة (1962-1978)، ناجية حمدي
- التنمية الصحّية في الجزائر: قراءة في السياسة الصحّية الجزائرية، منال بولفعة
- حوادث العمل والأمراض المهنية وفق التشريع الجزائري، أسماء بوخروية
- تنظيم نشاط الإعلام في الجزائر وفق القانون العضوي (05-12)، كمال بطاش
- السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في شمال مالي، سارة بوحادة
- الإتجاهات النظرية في تحليل السياسات العامة: – دراسة تحليلية-تقويمية للحالة الجزائرية، العيد بوخنفر
- الرقابة الإدارية على الوقف ومراحل تطوّره في الجزائر، محمد بركات
- تقويم البنوك: رهانات وخصوصيات (بالفرنسية)، مهدي بوشطارة و بومدين بوغرارة
- الإستخدامات العسكرية الأمريكية لاستراتيجية الصدمة والذهول: من الحرب الخاطفة إلى مكافحة الإرهاب (بالإنجليزية)، فهد معيد

مركز البحوث

و الدراسات حول الجزائر و العالم

المحتويات	صفحة
تقديم	05
بحوث و دراسات	07
– سياسة التجديد الريفي ودورها في تفعيل التنمية الزراعية في الجزائر، فضيل ابراهيم مزاري	09
– التعليم الجامعي في الجزائر وتطلّعات تحقيق الجودة الشاملة، ذريمان حفافصة	29
– السياسة اللغوية في الجزائر: واقع وآفاق، رقية بوقراس	45
– الرقابة السياسية على العملية الإنتخابية في الجزائر: دراسة حالة اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في ظلّ الإستحقاقات الرئاسية (17/04/2014)، طارق رشيد	71
– تقييم السياسة العامة لإصلاح الدولة في الجزائر من منظور حقل السياسات العامة، رابح قاصد	89
– خصوصية العقد الإلكتروني في التشريع الجزائري، منيرة عبيزة	103
– سياسة روسيا تجاه الدول العربية بعد نهاية الحرب الباردة بين الفرص والقيود، أمينة إيجر	123
– الجيش، الدولة والثورة في المنطقة العربية :طبيعة الدور السياسي وتحديات التحول الديمقراطي، فاطيمة الزهراء شخمام	137
– حقوق الأقلية الكردية في السياسية الخارجية التركية، أمينة قصراوي	161
– إشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين، نوفل لعمارة	177
– أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الإبداع التنظيمي، أحمد داودي	191
– الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الدولية – آلية تعاونية أم إستغلالية ؟، فاتح النور رحموني	205
– آليات الدولة لضبط تدخل الفواعل الرسمية والغير رسمية في صنع القرار السياسي في الجزائر، أمينة سرير عبد الله	215
– الواقع التشريعي لحق الحصول على المعلومات في الجزائر–دراسة نقدية تحليلية لقوانين جزائرية تقر بحق المواطن في الحصول على المعلومات–، فاطمة الزهراء قرموش	231

– دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات بالمؤسسات ،	الزهرة بريك	273
– البيئة ومشاكلها في الساحة الدولية ،	أسماء جعفري	289
– الثقافة السيّاسية محدِّد هام للمشاركة السياسية ودعم عملية التحوّل الديمقراطي ،	فاطمة بودرهم	311
– قياس المشاهدة التلفزيونية : منطق البرمجة التلفزيونية وهدفها ،	دليلة شريفي	333
– حقوق وواجبات الصحفيين من خلال مواثيق الشرف الأخلاقية ،	يونس عجال	343
– انهيار أسعار النفط : أسبابه وانعكاساته على مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية للوضع الراهن لقطاع النفط الجزائري– .	باية خديجة شراقي	365
– التحديات التي تواجه قطاع النفط الجزائري– دراسة تحليلية للإمكانات المتاحة من الموارد الأحفورية الجزائرية للفترة 2015/1995 – .	خالد لجدل	385
– جرائم النساء بين الماهية والنظريات ،	صليحة لكحل	409
وجهات نظر		439
– مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا واستراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الإفريقي ،	نور الدين فلاك	441
– التنافس الدولي : دراسة في المفهوم ،	جميلة زيغم	459
– أخلاقيات العمل الصحفي : نظرة في السلوك المهني ،	سيدعلي جنان	471
– الدراما التلفزيونية وعلاقتها ببناء الواقع الاجتماعي ،	نسيمة لونيس	481
قراءات في الكتب والرسائل الجامعية		493
من هو اللاجئ ؟ ،	عرض/ ماثيو طارديس Matthieu Tardis نقلته من الفرنسية / آمال عميرات	495
صدمة تصفية الاستعمار من حرب الجزائر إلى الربيع العربي ،	عرض/بولين بوبار pauline poupart نقله من الفرنسية/ يوسف براهيمي	497
إصدارات جديدة		499

الثقافة السيَّاسية محدِّد هام للمشاركة السياسية ودعم عملية التحوُّل الديمقراطي

د . فاطمة بودرهم(*)

مقدمة

تأتي الثقافة السيَّاسية كجزء من الثقافة العامة للمجتمع على رأس الإهتمامات المحورية للعلوم الإجتماعية والإنسانية فقد حظيت بنصيب وافر من البحث والدراسة ، لما تنطوي عليه من تأثير قوي على سلوكات وتصرُّفات الأفراد حيال نظامهم السياسي وإزاء العملية السياسية برمتها .

تشكِّل الثقافة السياسية محدِّداً رئيسياً لحقيقة المشاركة السياسية ، حيث تكون إما ثقافة سياسية إيجابية تحقق الدعم والمساندة للنظام السياسي وخدمة الوطن والمواطن ، وهي ما تعرف بثقافة المشاركة لتوفر البيئة الديمقراطية ، التي تضمن ممارسة كافة الحقوق الديمقراطية ، كالحق في إبداء الرأي ، والتعبير الحر وإنشاء الأحزاب والجمعيات السياسية ، والمشاركة السياسية بصورة رسمية أو غير رسمية ، بشكل دائم أو مؤقت ، وإمَّا ثقافة إنعزالية لإنعدام البيئة الديمقراطية ، حيث يضيق الخناق على الحقوق والحريات .

تتعدَّد مصادر الثقافة السياسية ، حيث يستمد الفرد قيمه وأفكاره وتصوُّراته وتوجُّهاته وتوقُّعاته إزاء العمل السياسي والعملية السياسية والنظام السياسي بكل مكوناته ، من الموروث التاريخي ، والسياق المجتمعي ، ومن الظروف السياسية والأوضاع الإقتصادية والتربوية والثقافية للمجتمع .

تكتسب الثقافة السياسية عبر أدوات التنشئة السياسية وعلى رأسها ، الأسرة والمدرسة والمؤسَّسات غير الرسمية ، كالأحزاب والجمعيات السياسية ، والنقابات العمالية

*) محاضرة ، بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة – الجزائر .

والاتحادات المهنية، والنوادي العلمية والثقافية وغيرها من مؤسّسات المجتمع المدني إلى جانب المؤسّسات الدينية وكل وسائل الإعلام والإتصال الجماهيري.

تمثّل الثقافة السياسية ظاهرة مركزية مثيرة للجدل من ناحية طبيعة هذه الثقافة، هل هي ثقافة تبعية وتعبئة أم ثقافة مشاركة ؟ فالأنساق الثقافية السائدة في المجتمعات هي محدّدات أساسية لأشكال الثقافات السيّاسية السائدة، من حيث كونها مساعدة على توسيع المدى الديمقراطي ونشره، أو من حيث تسليط القهر السياسي وتغييب الحريات العامة وتكميم الأفواه وتجسيد كل أنواع الظلم الإجتماعي ونشر أو زرع ثقافة اللامبالاة السياسية، فتصبح سمة المجتمعات هي الإغتراب السياسي.

الثقافة السياسية هي تلك القيم والتوجّهات والإتجاهات والأفكار والفروض والقواعد والمبادئ التي تحدّد درجة المشاركة السياسية، وتساعد أو تعيق عملية التمكين السياسي لكل الفئات في المجتمع، بما فيها تلك الفئات التي عانت وتعاني ضروباً من التهميش والخضوع والإنقياد للحاكم دون المطالبة بحق أو آخر وأهمها الحقوق السياسية، حق الترشح، حق الإنتخاب، وحق تولي المناصب القيادية.

تعالج هذه المحاور وإنطلاقا من تساؤل عام مفاده : هل تعدُّ الثقافة السياسية المحدّد الوحيد لتعزيز المشاركة السياسية ودعم عملية التحوّل الديمقراطي؟.

تثير هذه الإشكالية عددا من التساؤلات الفرعية أجيزها فيما يلي :

1- هل يمكن إعتبار الثقافة السياسية أهم المحددات لتعزيز المشاركة السياسية؟ ودعم عملية التحول الديمقراطي؟

2- هل تتحقّق المشاركة السياسية وتتم عملية التحول الديمقراطي بنجاح في ظل غياب ثقافة سياسية واسعة؟

3-هل تساعد الثقافة السياسية الواعية على تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين وتدعّم عملية التحوّل الديمقراطي؟

تجد هذه التساؤلات الفرعية الرئيسية الإجابة عنها من خلال الفروض التالية :

1- لا يمكن اعتبار الثقافة السياسية المحدد الوحيد لتعزيز المشاركة السياسية ودعم عملية التحوّل الديمقراطي، وإنّما أهم محدّد لها، إلى جانب مجتمع مدني قوي وفعال ومشارك وإلى جانب

الدولة في تحديد مساراتها الكبرى ورسم سياستها العامة، وقطاع خاص مشارك وفعال، وتوجه حقيقي نحو توسيع المدى الديمقراطي من جانب الدولة والمجتمع.

2-لا تتعزّز المشاركة السياسية ولا تدعم عملية التحوّل الديمقراطي في ظل غياب ثقافة سياسية واعية وواسعة أي في غياب أو ضعف ثقافة المشاركة الإيجابية.

3-تساعد الثقافة السياسية الواعية والواسعة على تعزيز المشاركة السياسية بين كل الفئات المجتمعية وتدعّم عملية التحوّل الديمقراطي بنجاح.

تعالج هذه العناصر من خلال خطة تتمحور حول :

I. الثقافة السياسية. (المفهوم، المكونات، الخصائص والوظائف).

1- مفهوم الثقافة السياسية

من المصطلحات التي شاع إستخدامها في الأدبيات السياسية الحديثة، مصطلح الثقافة السياسية، هي تتضمّن معاني القيم والعادات والتوجهات التي يتبناها الأفراد في مجتمعاتهم وتأثيرها على سلوكاتهم وتعاملاتهم مع النظام السياسي القائم في بلدانهم، وإنعكاساتها على الحياة السياسية من حيث مشاركتهم فيها، أو إمتناعهم عن المشاركة فيها.

يعتبر العالم السياسي الامريكي جبريل ألموند أول من أستخدم مصطلح الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956، عرفها ألموند " بأنّها مجموعة التوجّهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي "[1]، فهي تشير إلى مجموع المعتقدات السياسية والأحاسيس والرموز والقيم السائدة في المجتمع في فترة زمنية معيّنة، فهي كذلك أنماط للتوجّه والتكيّف تجاه النشاط والعمل السياسي في المجتمع، وبهذا المعنى، فإنّ الثقافة السياسية تعني توجهات وآراء الأفراد حول واقع هذا الأداء من وجهة نظر المواطنين، فهي حسب ألموند تتكون من أربعة أبعاد، هي على التوالي :

1- أنّها تتكوّن من مجموع التوجّهات الذاتية تجاه العملية السياسية بين أفراد المجتمع ككل أو بين مجموعة فرعية داخل المجتمع.

2- أنّها تتكوّن من إدراكات وأحاسيس أو مشاعر أو تقييمات، فهي تشمل معلومات ومعارف ومعتقدات حول الواقع السياسي، ومشاعر وأحاسيس تجاه العملية السياسية وإلتزامات سياسية معيّنة.

3- محتوى الثقافة السياسية يتحدّد من خلال عملية التنشئة السياسية التي تتم من خلال مرحلة الطفولة ومن خلال المؤسّسة التعليمية، والتعرّض لوسائل الإعلام والخبرة العملية في الحياة الإجتماعية والسياسية.

4- الثقافة السياسية تؤثر على البنية الحكومية والسياسية وعلى أداء هذه البنية، ولكنّها لا تحدّدها بالكامل. إذا العلاقة النسبية بين الثقافة والبيئة هي علاقة متبادلة[2].

طبقا لمدخل الثقافة السياسية، فإنّ الإتجاهات تتكوّن في صورتها العامة حول عدد كبير من الأمور التي تؤثر على أداء النظام السياسي، وأهم هذه الإتجاهات وأكثرها تأثيراً. هو شعور المواطنين نحو وطنهم ودرجة إحساسهم بالانتماء إليه، فمن المشاكل الأساسية والصعوبات التي تواجه الدول النامية والحديثة، تبرز صعوبة خلق نوع من الانتماء الوطني لدى المواطنين يتجاوز ويتعدى الشعور بالانتماء القبلي أو الإقليمي أو الطائفي أو العائلي، فقد يصعب او يستحيل إيجاد نظام سياسي فعال، قادر على التأثير في البيئة المحيطة والإستجابة لها، لأنّه لا يمكن أن يشعر غالبية مواطني أي مجتمع بإنتمائهم لهوية واحدة، إلى جانب هذه المشاعر العامة الخاصة بالإنتماء الوطني والهوية الوطنية توجد كثير من الإتجاهات السياسية التي يحملها الأفراد تجاه نظامهم السياسي مثل شعورهم بشرعيته أو عدم شرعيته في إتخاذه للقرارات التي تؤثر على حياتهم، وهذا يعتمد بالتالي على توجهاتهم تجاه الشكل الدستوري في بلدهم بما يحتويه من وظائف وإجراءات ومؤسّسات حكومية مختلفة[3].

لقد تباينت تعاريف الثقافة السياسية، إلاّ أنّ جميع المفكرين أتفقوا على عناصر أساسية مكوّنة لها، فسيدني فيربا عرّفها بأنّها :"ذلك النظام الذي يتضمّن المعتقدات والرموز والقيم التي تعرف الحالة التي يحدث فيها العمل السياسي[4]. وأما لوسيان باي، فعرّفها على أنّها :" مجموعة التوجهات والمعتقدات والعواطف التي تعطي معنى للعمليات السياسية والتي تحدّد الفرضيات والقواعد الأساسية التي تحكم سلوك الأفراد ضمن النظام السياسي[5].

كما عرّفها أرسطو بالعقلية السياسية أو وعي المواطن على مستوى الشعور والموقف، وقد ركّز مفكرو النهضة الاوربية على التقاليد السياسية المتوارثة وعلى الأنماط السياسية وطرائق التنظيم، إلاّ أنّ الثقافة السياسية كانت نتاج الثورة السلوكية[6].

يعتبر هذا المفهوم حديثاً نسبياً في مجال السياسات المقارنة، يعود انتشاره كما سبق إلى جابريل ألموند الذي أستخدمه كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي، يرى ألموند أنّ الثقافة تضمّ ثلاثة جوانب: جانب معرفي يتعلّق بمعارف المرء عن النظام السياسي وجانب شعوري إدراكي يخصّ التعلّق بالقادة والمشاعر إتجاه المؤسسات وجانب تقييمي يضمّ الأحكام والآراء التقييمية في الظواهر السياسية، ومنه تعرف الثقافة السياسية على أنّها :

"مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي والمشاعر الإيجابية أو السلبية نحو القادة والمؤسّسات والأحكام التقييمية بخصوص الظواهر والعمليات السياسية، وهناك تعريف آخر يشمل كل هذه الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات بإعتبار أنّ هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء[7].

بناء على ما سبق من مفاهيم وتعاريف للثقافة السياسية فإنّه يمكن إستخلاص تعريف إجرائي لها كالآتي: هي مجموع القيم والمفاهيم والمعارف والإتجاهات السائدة نحو شؤون الحكم والدولة والسلطة والولاء والإنتماء والشرعية والمشاركة، فهي تكتسب بفضل التنشئة السياسية، كما أنّها تنقل من جيل إلى جيل فضلاً عن عملية تغيير الثقافة والقيم طبقا لما تراه الدولة، كما تتضمّن التنشئة السياسية أيضا تطوير الثقافة السياسية بما تحمله من قيم وإتجاهات ونظم وإعتقادات، كما أنّها تعدّ آلية لتوزيع الإتجاهات والآراء والأفكار والأحاسيس والمشاعر والبيانات والمعلومات والمهارات السياسية، كما تؤثر الثقافة السياسية للدولة على سلوكات وتصرّفات الزعماء والحكام إتجاه جوانب النظام السياسي أو العملية السياسية.

2- المكونات

رغم تباين التعاريف حول الثقافة السياسية بين المفكرين السياسيين والإجتماعيين، إلا أنّهم يجمعون على أنّ للثقافة السياسية ثلاثة مكونات أساسية هي :

أولا. المعرفة السياسية : تشمل معرفة الفرد أساسيات النظام السياسي الذي يعيش في كنفه، من حيث معرفته لمؤسساته ووظائفه ورموزه وخلفياته الفكرية، تكتسب هذه المعرفة من إهتمام الفرد، بمسائل الحكم والسياسة والإقتناع، بما يدور من مناقشات سياسية عن طريق الإنشغال بالسياسة وأمورها عن طريق الإنخراط في الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية والجمعيات، والإهتمام بالنشاط الحزبي والحكومي، والدخول إلى أروقة السياسة بواسطة العضوية في الأحزاب وممارسة كافة الحقوق السياسية، من إنتخاب، ترشيح للمناصب القيادية الحكومية والحزبية وتولي الوظائف العامة، والإهتمام بالنشاطات النقابية، كل هذه الإهتمامات والإستعدادات لممارسة النشاط السياسي، بصورة رسمية أو غير رسمية، هي عوامل تساعد الافراد على إمتلاك معرفة سياسية تؤهلهم للمشاركة السياسية، بشكل دائم أو بشكل مؤقت، بشكل رسمي أو بشكل غير رسمي.

وقد تحدّد هذه المعرفة قدرة الفرد على تحديد نمط مشاركته، وهل تكون مشاركة فعالة إيجابية أو مشاركة إنعزالية، ولهذا فالثقافة السياسية تعدّ أهم محدّد لنمط المشاركة السياسية للفرد في مجتمعه، وتحديد إتجاهاته نحو النظام السياسي التابع له، ونحو العملية السياسية برمتها، وأنّ غياب تلك القناعات لدى الفرد يؤثر سلباً على قدرته ودوافعه على المشاركة السياسية.

ثانيا . الفعالية السياسية أو الإقتدار السياسي : تتضمّن الفعالية السياسية توجهات أفراد المجتمع إزاء أنفسهم وأدوارهم في الحياة السياسية ، حيث تتأثر الثقافة السياسية بما يحس به الفرد تجاه نظامه السياسي والعملية السياسية في مجتمعه ومدى فعاليته وتأثيره على مجريات الأحداث السياسية ، فإنّ كان لرأيه صدى ولنقده جدوى ، فإنّ مشاركته السياسية ستكون أقوى ، وإن وجد بأنّ تأثيره محدّداً ولا أهمية له ، ولا وزن له لدى صانعي القرار وراسمي السياسة العامة ، فإنّ مشاركته تضعف وتزول ، ويدخل في دائرة الإغتراب النفسي أولا ، ثم الإغتراب السياسي ثانيا . فتصبح اللامبالاة السياسية هي توجهه الأساسي نحو نظام بلاده السياسي ، ويكون تأثيره معدوما على كل ما يجري في الحياة السياسية لوطنه ، ويبدأ الشعور بالإنتماء الوطني يضمحل إلى أن يفقد الفرد إهتمامه ، بكل ما يدور حوله من أحداث وتطورات سياسية ، سواء كانت محلية أو دولية ، ويفقد معها ، شيئا فشيئا ، الإهتمام بالحقوق والواجبات ، فيفقد بذلك الإحساس ، بحقوق وواجبات المواطنة الكاملة . ويزداد نفوره من العمل السياسي بكل صوره ، حيث تصبح مشاركته في الانتخابات مشاركة شكلية تتخذ طابع الخضوع لها ، خوفا من قهر النظام له ، كما حدث ويحدث في معظم الدول غير الديمقراطية ، وهذا ما يجعل الفعل الإنتخابي فعلا إجباريا في المجتمعات غير المشاركة ، ولا يتخذ طابعه الإختياري الطوعي القائم على الثقة المتبادلة بين الدولة والمواطنين ، وهذا ما يميز بين المواطنين في المجتمعات المشاركة للدول الديمقراطية ، حيث يقبلون على الفعل الإنتخابي عن إقتناع بنزاهة وشفافية الإنتخابات وجدواها في التغيير أو مواصلة التطوير ، بينما يزداد المواطنون في المجتمعات المقهورة إبتعادا وعزوفا عن الإهتمام بالثقافة السياسية ، حتى من جانب المثقفين منهم وبالتالي يتسع عزوفهم عن المشاركة السياسية بكل صورها ، فهم لا يحسون بفعاليتهم السياسية ، عكس مواطني الدول الديمقراطية الذين يشعرون بفعاليتهم السياسية فيقدمون على المشاركة السياسية بكل ثقة واستعداد وإقتناع بأهميتها ، فهم مدفوعون للإهتمام بجمع أكبر المعارف والمعلومات عن العمل السياسي وكل مكوناته ، فيزداد شعورهم بالإنتماء الوطني وتكبر إستعداداتهم وتوجهاتهم الإيجابية نحو مساندة ودعم نظامهم السياسي ، والعمل على تطويره بكل السبل ، بينما الأفراد في المجتمعات غير المشاركة ، يحجمون عن التعبير الصريح والجريء بآرائهم وتوجهاتهم نحو العمل السياسي . لأنّ بيئتهم السياسية بيئة ديكتاتورية ، لا تسمح بالإنفتاح الديمقراطي ، الذي يعني ممارسة كافة الحقوق الديمقراطية ، وعلى رأسها حرية التعبير وإبداء الرأي وتقييم الأداء الحكومي والحزبي ومراقبته وكل نشاطات الحكومة والمجتمع المدني ، فهم يخشون النظام وجهازه القهري ، فينطوون على أنفسهم ، ولا يهتمون بأي نشاط سياسي ، وبذلك لا يعملون على تنمية ثقافتهم السياسية . لأنّهم يشعرون بعدم الإقتدار السياسي [8] .

ثالثا . الثقة السياسية : من العوامل المساعدة على تحديد العلاقة بين الدولة والمواطن أي علاقة النظام السياسي بأفراده ، عامل الثقة المتبادلة بينهما ، فإنّ وجدت هذه الثقة ، فمعنى ذلك أنّ علاقة الدولة بالمواطن مبنية على إحترام القاعدة الحقوقية التي تضمن للمواطن حقه في حياة سياسية كاملة يتمتّع بحقوقه السياسية من ترشيح وإنتخاب وتولي

مناصب قيادية عامة في الدولة ، ولا يمنعها من ذلك سوى عيوب الأهلية السياسية أو نقص في الوعي بالذات ، أو إفتقاد لقدرة معرفية ، كإفتقاده لموارد الثقافة السياسية فالثقة السياسية تعد البعد الأساسي في تطوير وتنمية ثقافة مشاركة ، أي ثقافة سياسية ديمقراطية للجانبين ، النظام السياسي وأفراده ، إنّ الثقة السياسية تعتبر إيجابية للأفراد نحو نظامهم السياسي ، فهي مبعث التعاون بينهما ، وهي أساس كل مساندة ودعم للنظام السياسي القائم ، فإنّ غابت أوغيبت هذه الثقة فبفعل قهر النظام لمواطنيه ، فإنّ عامل المساندة سينخر حتما وتفسح الساحة لتدبير المكايد والصراعات الخفية التي يتمخض عنها ، حتما إنكسارات خطيرة ، تعصف يوما ما ، بالنظام ومؤسّساته وكل رموزه وكل المحيطين به ، كما أسفرت عنه ضغوط السنوات المتراكمة ، في معظم دول الوطن العربي التي ثارت ضد أنظمتها السياسية غير الديمقراطية ، وطالبت بتغييرها جذريا وزوالها مع إزالة كل رموزها ، التي طالما استخدمت لقمع الجماهير الشعبية وحرمانها من المشاركة الفعلية في بناء أوطانها ، وتحديد مساراتها الحالية والمستقبلية . مع موجة هذه الثورات العربية والتي ماهي سوى أفعال متراكمة ، عبر حقب زمنية ، على كل الممارسات غير الديمقراطية لهذه الأنظمة السياسية في البلاد العربية ، زاد إهتمام المواطن العربي بتطوير وتنمية وترقية ثقافته السياسية ، لأنّه أصبح يعي ويدرك تمام الإدراك مدى فعاليته السياسية ، التي أسفرت عن نتائج مذهلة في التغيير السياسي ، لم تكن لتخطر على بال أي مواطن عربي من قبل . وصار يحس بكرامته ومواطنته الكاملة ، فقد أصبح رأيه مهما وصار تعبيره الرافض للتسلط والنفاق السياسي واضحا وجريئا ، وأصبح قادر على تحديد موقفه من النظام السياسي ، فإما مؤيدا للنظام بكل ثقة ، وإما معارضا له أيضا بكل ثقة وبكل ما أوتي من قوة مادية أو معنوية . وبما أنّ الثقافة السياسة تشكّل ذلك الجزء من ثقافة المجتمع ، فإنّ البعض يحصرها في الأنساق المختلفة للثقافات السياسية ، حسب الأجيال والبيئات والمهن والمستويات الثقافية والمراكز المادية ، ودرجة الوعي السياسي ، ودرجة الإهتمام بالعمل السياسي ، وهي محصلة تفاعل الخبرات التاريخية والظروف الجغرافية ، والمعتقدات الدينية ، والأوضاع الإقتصادية والثقافية لبلد ما ، وعليه يمكن حصر بعض العناصر للثقافة السياسية ، سواء حسب الثقافة الرسمية ، أي ثقافة الدولة والحكام ، وتلك التي يتبناها المجتمع وهي الثقافة غير الرسمية . من بين هذه المكونات ، المبادئ والقواعد والفروض التي تقوم على أساسها الثقافة السياسية . أي المصادر المعرفية التي يعتمد عليها النظام السياسي للدولة ، إلى جانب مبادئ العمل الجماعي والإطار العام للعمل السياسي ، وثنائية الخاص والعام ، وكيفية الفصل بينهما ، لأنّهما محدّدان رئيسيان في المشاركة السياسية والتنمية السياسية بصورة عامة ، إلى جانب مبادئ الولاء الوطني كقاعدة أساسية لمساندة الأنظمة السياسية وقت الأزمات التي تتعرض لها [9] .

3- الخصائص والوظائف. (خصائص الثقافة السياسية ووظائفها):

يحتاج كل نظام سياسي إلى حاضنة ثقافية واشتراطات منطقية وإتجاهات دفع تحافظ على انشداد جميع الطبقات المجتمعية له، لتضمن باستمراره ونجاحه والدفاع عنه.

وقد قدم **ألموند وفيربا** خصائص الثقافة السياسية، بناء على التحليل النفسي لتحديد توجهات الأفراد حيال أربعة محددات هي: النظام السياسي بشكل عام، النشاط السياسي للمواطنين قبل الترشح والإنتخاب، النشاط الحكومي، تنظيم شؤون الأفراد ورعاية مصالحهم، والتي تتسم بالحرية والإكراه، الشك والثقة، المساواة والتدرج، الولاء المحلي والولاء القومي، وهي الأبعاد التي حدّدها الدكتور كمال المنوفي، وحصرها في هذه الأبعاد الستة التي يحتوي كل منها على قيمتين متناقضتين، فقد ركز على قيم الحرية والإكراه، حيث أنّ الثقافة السياسية الديمقراطية ترتكز على الحرية والإقتناع كقيم أساسية، في حين ترتكز الثقافة السياسية الأوتوقراطية على عامل الإكراه، وبالنسبة لعاملي الشك والثقة، بإعتبارهما وجهان لعملة واحدة في الثقافة السياسية لأي مجتمع، فلا بد من وجود توازن بينهما يساعد على تحقيق التسيير الفعال، أو الإدارة الجيدة للعملية السياسية، وأما بالنسبة للخنوع والمقاومة، فهي ترتكز على درجة إستكانة الأفراد لمظاهر العنف والقهر والإستقلال عن النظام السياسي، والتحمل أو درجة المقاومة سواء العنيفة أو السلمية لمظاهر التعسف الحكومي، وإما بخصوص المساواة والتدرج، فالثقافة السياسية تركز على هذين البعدين، المساواة بين الأفراد أو التمييز بينهم في توزيع الموارد وعلاقات القوة، ومن ثم تميز شكل ومستوى المشاركة السياسية للأفراد إلى جانب بعدي الدينية والعلمانية، والتي تتضمّن أثر الدين على السلوك السياسي للفرد، ويتوقف على طبيعة الدين، من حيث المجالات التي يتدخل فيها ،فالدين المسيحي يقف عند علاقة الإنسان بخالقه، بينما الدين الإسلامي الشامل، المتوازن، دين الدنيا والآخرة، يعنى بتنظيم كل نشاطات الانسان، الدينية والدنيوية، بما فيها النشاط السياسي فالدين الإسلامي يتجاوز إلى حد تنظيم كافة جوانب المجتمع بما فيها الجانب السياسي[10]. يعتبر بعد الولاء سواء المحلي أو القومي، أهم مؤشر على تكامل المجتمع السياسي وانسجامه في علاقاته المتبادلة والمتعدّدة بين الدولة والمجتمع، أو بين النظام السياسي ومحيطه الإجتماعي[11]. فالمجتمعات التي تتسع فيها الثقافة السياسية الحديثة يكون ولاءها متوجها مباشرة، لتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، أما المجتمعات التي تهيمن عليها ثقافة تقليدية، فالولاء فيها يتجه، دوما، للجماعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كانت القبيلة، أو الأسرة، أو الجماعة الأثنية، أو اللغوية أو المحلية.

أما **سيدني فيربا** فيحصرها في ثلاثة أبعاد رئيسية، شملت الشعور بالهوية القومية، السياسات والقرارات الحكومية، عملية صنع القرار[12]. لقد أعتبر **فيربا** الشعور بالهوية القومية من أهم المعتقدات السياسية، حيث أنّ الشعور أو الحس الوطني نابع عن وعي وطني واسع، حيث أنّ الولاء الكامل للنظام السياسي يضفي عليه الشرعية ويدعمه كل الدعم

ليحظى بالقبول والرضا من جانب المواطنين ويتمكّن النظام السياسي من تجاوز كل العقبات والأزمات في استمراره وبقائه، بغض النظر عن مخرجاته التي يتمتع بها المواطنون، سواء مكنهم من الحصول على موارد العيش الكافية أو موارد القوة لممارسة كل حقوقهم بشكل مرضي أو غير مرضي[13]. يكفي أن يكون الوعي الوطني حاضراً وفعالاً ليلقي النظام السياسي الدعم والتأييد اللذان يساعدانه على الإستمرار والإستقرار، أما بعد السياسات والقرارات الحكومية، فهو ما يتوقعه الأفراد من النظام السياسي حين يرسم السياسات العامة للمجتمع وكيفية توزيعها، يتم هذا في ظل توافر ثقافة سياسة واسعة وطنية وليست محيلة حيث يبقى الفرد يدور في فلك الأسرة أو القبيلة أو الجماعة الضيقة.

أما البعد الثالث لدى **فيربا**، فإنّه يدور حول عملية صنع القرار وكيفية صنعه وإتخاذه، فالمجتمعات نوعان، واحدة تهتم بمعرفة كيف يصنع ويتخذ القرار، وتسعى لأن تفهم تلك القواعد والأساليب المتبعة في صنع القرار، وتهتم كذلك بما تفسر عنه من نتائج، تؤثر على مساره الإجتماعي والسياسي وهذه المجتمعات هي المجتمعات التي تملك ثقافة سياسية واعية، وهي مجتمعات مشاركة، ايجابية[14]. أما المجتمعات الساكنة التي لا يهتم أفرادها بهذه المعرفة السياسية لعملية إتخاذ القرار فهي مجتمعات محدودة الثقافة السياسية، وهي مجتمعات مستهلكة للقرارات الصادرة عن الدولة، تنتظر نتائجها، سلبية غائبة عن المشاركة، تتأثر بنتائج القرارات دون أن تؤثر فيها[15].

وأما وظائف الثقافة السياسية، فإنّها حدّدت فيما يلي:

- التعرف على طبيعة البناءات والنظم السياسية.
- تحليل العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية.
- دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تحديدها.
- خلق الشخصية الوطنية.

يحتاج النظام السياسي إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتعبّر عن فلسفته وتحافظ عليه، وتعرف بمؤسساته وتحدّد وظائفها وصلاحياتها. وتحلّل علاقة المواطنين بالسلطة السياسية من ناحية تأثير الثقافة السياسية على النظام السياسي، إذ يحتاج أي نظام سياسي إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتعبر عن فلسفته إتجاه المواطنين.

فالحكم الشخصي الديكتاتوري يتواءم والثقافة السياسية التي تتلخص عناصرها أو مكوناتها في الخوف من النظام والخضوع له وتدني مستويات المشاركة السياسية، وضعف الإيمان بحرية

الأفراد وكرامتهم، وعدم إتاحة الفرص لظهور المعارضة. أما الحكم الديمقراطي، فيتطلّب ثقافة سياسية تؤمن بحقوق الإنسان، وتقتنع للفرد وحمايته مواجهة أي تهديد أو إعتداء على هذه الحريات والاستعداد للدفاع عنها، فيما لو استهدفتها مؤسّسات السلطة أو هدّدت بإستهدافها.

تؤثر الثقافة السياسية على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميّز بقوة الشعور بالولاء الوطني، والمواطنة المسؤولة، وهنا يتوقع الفرد أن يشارك في الحياة العامة، وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه، ولذا فإنّ الثقافة السياسية بإعتبارها توزيع معينا من المواقف السياسية، القيم، المشاعر والمعلومات والمهارات التي تؤثر على سلوك المواطنين والقادة في النظام السياسي.

II. المشاركة السياسية. (المفهوم، الصور والمحدّدات)

1. مفهوم المشاركة السياسية

شكل مفهوم المشاركة السياسية صعوبة أمام محاولة تعريفه فقد يستعمل للدلالة على أي عمل يشير إلى رفع المطالب للسلطة أو تأييد تلك السلطة، وقد لا يقتصر على الجهود الناجحة للتأثير في الحكومة أو لإختيار قادتها أو أعضائها، وقد يمتد ليشمل جهود بعض الجماعات لتغيير السياسات أو القادة [16]. معنى ذلك قد يحتمل معاني الإيجابية والطوعية في تأييد ودعم الحكم القائم والحفاظ على استقراره، وتوفير الأمان له من خلال خدمته، ومحاولة التأثير على المجتمع لتقبله، وقد يحمل معاني السلبية بمفهوم المعارضة ومحاولة الإطاحة به والتأثير على الرأي العام المحلي بعدم الإستجابة له وعدم طاعته لأنّه لا يحقق مطالب المجتمع، وبالتالي العمل على تغييره، وبهذه الحالة نكون بصدد سلوك سلبي في نظر السلطة الحاكمة، لأنّ هناك تهديداً وخطرا على بقائها واستقرارها، وعلى حكامها وفي حالة التأييد، فإنّ المساهمة في صنع السياسة العامة تكون بشكل مباشر أو غير مباشر[17]. هذه المساهمة تتلخص في القيام بمجموعة من الأنشطة الإدارية أي الطوعية، كالدخول في مناقشات سياسية مع الآخر، حضور المؤتمرات السياسية، المشاركة في جداول أعمالها، تنظيمها والمشاركة فيها، الدعوة إليها، الاتصال بالقادة السياسيين، الإنظمام إلى التشكيلات السياسية الحزبية، ممارسة الحقوق السياسية، كحق الإنتخاب، حق الترشح وحق تولي المناصب في الوظائف العامة العليا والقيادية، كما يشير مفهوم المشاركة السياسية عند البعض إلى: " أنّها مشاركة أعداد غفيرة من المواطنين في الحياة السياسية، سواء على مستوى رسم السياسة العامة أو صنع القرار وتنفيذه"[18].

كما تعني عند أطراف أخرى، مساهمة الشعب أفراداً أو جماعات ضمن نظام ديمقراطي[19].

فالمفهوم الأول للمشاركة السياسية، يشترط مشاركة جماهيرية واسعة في الحياة العامة، عن طريق الإشتراك في إبداء الرأي بشأن السياسة العامة للدولة وصنع القرار الإستراتيجي على الخصوص.

أما **المفهوم الثاني**، فيشترط لظهور مشاركة سياسية فعلية توفر الإختيار الديمقراطي الذي يسمح بالمشاركة في الرأي والتعبير عن الحق والمطالبة بممارسته في حدود ما تسمح به قوانين الدولة ومصالح المجتمع.

2- صور ومستويات المشاركة السياسية

حدّدت صورتان للمشاركة السياسية، المشاركة المنتظمة والتي يندرج تحتها التصويت، الانشطة التعبوية، تنظيم الحملات والانشطة التعاونية والإتصال مع المسؤولين، والذي يشتمل على كافة أوجه النشاط المشروع، وغير المشروع للتعامل مع الحكومة، والمشاركة السياسية غير المنتظمة المتمثلة في التظاهر السلمي، والإضطرابات وإحداث الفوضى، والشغب وبلبلة النظام العام، الفساد، الثورات الإضراب وحدوث الحروب الأهلية وحق الإنتفاضات الشعبية[20].

3- المحدّدات. تتنوّع محدّدات المشاركة السياسية إلى:

أ- المحددات العامة والتي تشمل المحددات العامة وهي الأهلية، الوعي، إلى جانب المحدّدات الفردية والمجتمعية، والتي تتنوّع بدورها إلى محدّدات فردية وأخرى مجتمعية[21].

فالمحدّدات الفردية الذاتية تشمل متغيّرات كالتعليم، دورة حياة الفرد العضوية داخل الجماعة، إدراك الفرد لذاته، فالتعليم يعدّ أهم متغير في هذه المجموعة، حيث أنّه يمكن الفرد من صور المشاركة السياسية، حيث يوفر للفرد فرص الإشتراك في سوق العمل وإتخاذ القرار، يجعله يدرك مدى تأثير السياسة الرسمية على حياته، بحيث يكون أكثر استجابة ونقدا لها وتأثيرا فيها، كما يوفر له المعرفة السياسية ويمكنها من الإستفادة بما هو متاح له من قدرات، أما المحدّدات المجتمعية، فتتضمّن المحدّدات ذات الصلة القوية بالمجتمع، منها: التحضر، الثقافة السياسية، الدين، البنية المؤسسة[22]. فالتحضر يقصد به اتساع المدن القائمة وزيادة عدد سكانها، كما يقصد بمتغير التحضر إنتقال السكان من الريف إلى المدينة أو من الهوامش إلى المركز[23].

يرى " **ماكس فيبر**[*] " أنّ فكرة المواطنة تنبعث من التطورات اللصيقة بعملية التحضر، حيث ترتفع نسبة المشاركة السياسية في المدن مقارنة بالريف لما تتيحه المدن من شبكات إتصال واسعة بما يسهل التفاعل السياسي والإجتماعي بها بالإضافة إلى إرتفاع نسبة المتعلمين في المدينة مقارنة بالريف، وإذا كان التحضر يساعد على زيادة الوعي السياسي،

وبالتالي زيادة في عدد المشاركين سياسيا ، فإنّه وفقا "لهنتنجتون" يزيد من درجة التذمر الإجتماعي في حالة عدم وجود قنوات للتعبير[24] .

لقد ركّز جبريل ألموند في تحليله للنظام السياسي على مفهومين أساسيين هما : الدور والثقافة السياسية ، فالثقافة السياسية لديه ، تشير إلى توجّهات الحركة السياسية ، فكل نظام يجسد مجموعة من المعاني والأهداف ومن القيم السياسية والإتجاهات، والإيديولوجيات ، والطابع القومي وروح الشعب أو خصوصيته الثقافية[25] .

يستند **ألموند** في تعريفه للثقافة السياسية إلى علماء الإجتماع **برسونز وشنلد** في تحديد توجات الحركة السياسية ، سواء كانت هذه العناصر معرفية ، تتضمّن إدراك وتمييز الأهداف والأحداث والحركة ، أي الفعل والقضايا الخاصة بالإختيارات والتفضيلات والمشاركة ، أو التأثير على صانعي القرار ، لذلك فإنّ **الموند** يرى أنّ للثقافة السياسية ثلاثة جوانب : جانب معرفي ، وهي كم المعارف حول النظام السياسي ، جانب عاطفي قائم على التعلق بالزعماء والشخصيات السياسية، وجانب سلوكي . أمّا **موريس ديفرجيه** فيقسمها إلى ثلاثة أنماط كبيرة هي : الثقافة المحلية أو الإنعزالية وثقافة الخضوع وثقافة المشاركة[26] . فثقافة الخضوع تعني ثقافة الأفراد بوجود النظام السياسي ، ورغم ذلك يبقون سلبيين إتجاهه ، فهم ينتظرون منه الخدمات ويخافون تجاوزه ، أما ثقافة المشاركة ، فيعتقد المواطنون أنّهم قادرون على تغيير نظام الحكم من خلال الإنتخابات والمظاهرات وتنظيم جماعات الضغط ، تسود هذه الثقافة في النظم الديمقراطية ، على عكس ثقافة الخضوع التي تعدُّ من خصائص النظم الشمولية التسلطية .

يرى كل من **ألموند وماكس فيبر** أهمية وجود تطابق بين الثقافة السياسية والنظام السياسي من جهة ، وبين الثقافة السياسية والقيم المجتمعية من جهة أخرى ، حفاظا على استقرار المجتمع [27] .

لقد درجت الثقافة الغربية على إبعاد الظاهرة الدينية عن الظاهرة السياسية ، بحيث رفضت ربط المفاهيم الدينية بالمفاهيم السياسية المتعلقة بنظام الحكم ، لذلك أعتاد العلماء السياسيون على التعامل مع السياسة وأمورها متجاهلين الظواهر الدينية ، رغم صعوبة إختيار الظاهرة الدينية ، فإنّ العلماء الغربيين والعرب تناولوا الظاهرة بالدراسة ، لمعرفة وتحديد العلاقة بين السلوك السياسي والسلوك الديني ، وتوصل بعض علماء الغرب إلى القول والحكم على الإسلام بأنّه لا يصلح كمصدر للديمقراطية[28] .

تعني المؤسّسة في جوهرها على مستوى السلوك ، الإستقرار والنمطية والإستمرارية ، وعلى مستوى أبنية النظام السياسي وضوح هياكله وإستقراره واستمراره ، بحيث تؤثر البنية السياسية على المشاركة السياسية من عدة جوانب أهمها : - دور هذه المؤسسات في تسهيل أو إعاقة المشاركة ، من حيث وضوح النظام الإنتخابي وقواعد العمل في السلطة التشريعية ودرجة التعقد والتخصّص في الأبنية الأساسية ، ووضوح السياسة الحكومية

ككل . - أهمية وجود قنوات للإتصال والتأثير بين المواطنين والنخبة السياسية ، فضلا عن حرية المواطنين في إختيار قياداتهم وقدرتهم على نقد سياسات النخبة[29] .

III. التحوُّل الديمقراطي- (المفهوم، المداخل المفسرة له والعوامل المؤثرة فيه)

1 - مفهوم التحوُّل الديمقراطي

إرتبط مفهوم التحوُّل الديمقراطي بجملة من التفاعلات الناتجة عن تغيُّرات إقتصادية وإجتماعية تساعد على تحقيق التكامل والإنسجام بين عمليتي التنمية الإقتصادية والتنمية السياسية ، لذلك عرّفه الدكتور عبد **الغفار** رشاد القصبي بأنّه :" علاقات للقوى تحدد محصلة القرار السياسي ، وبالتالي إمكانية الإنتقال من موقف إلى آخر ، وذلك عبر زيادة قدرات النظام السياسي ، الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، ويعتبر الإتجاه نحو التعدُّدية الثقافية والسياسية دليلا على هذا التحوُّل[30] . فالتحوُّل الديمقراطي لا يعني التغيير السياسي ، لأنّ التغيير لابد وأن يكون جذرياً يعمل على إعادة بناء جميع البنى داخل النظام السياسي ، أما التحوُّل السياسي فهو تغيير البناء السياسي فقط كإباحة التعدُّدية أو الدعوة لتنظيم إنتخابات حرة ونزيهة[31] . إنّ عملية التحوُّل الديمقراطي تختلف عن المفهوم التقليدي للديمقراطية : فالديمقراطية هي مجموعة من القواعد في الحكم ومؤسّساته ، من خلال الإدارة السليمة للجماعة المتنافسة أو المصالح المتضاربة[32] .

فالديمقراطية تقوم على جملة من الأسس وهي : الحرية ، المساواة ، العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص في كل الميادين ولكل الفئات المجتمعية .

أما النظام الديمقراطي فهو ذلك النظام الذي يسمح بمشاركة واسعة في إطار الآليات الإنتخابية والإعتراف بالتداول على السلطة ، والمشاركة في إتخاذ وصنع القرار والسعي إلى إقامة دولة القانون .

أما التحوُّل الديمقراطي فهو عملية الإنتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي ، يسعى إلى حل أزمة الشرعية السياسية وتوسيع المشاركة السياسية وحل أزمات أخرى كأزمتي الهوية والتنمية .

ينتهج التحوُّل الديمقراطي في مساره أسلوباً ديمقراطياً في ممارسة مختلف الأنشطة السياسية ، وهو يعتمد على التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الإجتماعي[33] . فالتحوُّل الديمقراطي هو تحوُّل يمسّ النظام السياسي في جوانب عديدة ، كالنخبة السياسية والهياكل والمؤسّسات وكذلك النظامين الإقتصادي والثقافي ، فهو يرتبط بتفعيل مختلف الأنظمة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية المرتبطة أساساً بالعملية السياسية[34] .

2- المداخل المفسرة للتحوّل الديمقراطي

تتعدّد وتتنوّع، إلاّ أنّها تشترك معظمها في خصائص كالتدريجية والسلمية في التحوّل إلى الديمقراطية، وهي على التوالي: المدخل التحديثي، مدخل الثقافة السياسية، المدخل الإنتقالي.

فالمدخل التحديثي ينطلق من فرضية الربط بين التقدم والنمو الإقتصادي وإمكانية تحقيق الليبرالية الديمقراطية، والتي تتطلب توافر شروط إجتماعية وإقتصادية لنجاح عملية التحوّل السياسي نحو الديمقراطية، فالنظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطوّر إلا في المجتمعات المتطوّرة إقتصاديا، حيث مستويات معيشة مرتفعة، ووعي عال بالتعلم، وكلها عوامل تساهم في ميل الفرد نحو المشاركة، وتساعد على الإستقرار السياسي، فعملية التحديث السياسي ترمي إلى:

- ترشيد السلطة.
- تمايز البنى والوظائف السياسية.
- تدعيم النظام السياسي على التكيّف والإبداع.

وتتم عملية التحول الديمقراطي عبر آليات أهمها:

- إقرار الدستور الديمقراطي يضمن الفصل بين السلطات ويقر التعدّدية الحزبية وترشيد السلطة.
- التمايز البنيوي، تحقيق المساواة في البعدين السياسي والإجتماعي.
- إقرار التعددية السياسية.
- الدعوة إلى العمل بمبدأ المشاركة السياسية والشفافية.
- بناء ثقافة سياسية ديمقراطية وتفعيل دور المجتمع المدني.
- تعزيز الإعلام الحر والمسؤول.
- تحقيق تنمية بشرية.

مدخل الثقافة السياسية: يعدُّ العامل الثقافي أحد العناصر المهمة في دراسة السياسة منذ نشأة علم السياسة، لذلك فإنّ الثقافة السياسية مفهوماً جديدا نسبيا في أدبيات علم السياسة.

في ضوء هذا المدخل قام كل من **ألموند وفيربا** في أوائل الستينات بدراسة ميدانية رائدة شملت خمس دول، الولايات المتحدة. بريطانيا، المانيا الغربية، إيطاليا والمكسيك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة، وكان محور هذه الدراسة هو مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي[35].

يرى كل من **ألموند وفيربا** أنّ توجهات الأفراد إزاء النظام السياسي تتحدّد من خلال ثلاثة أبعاد وهي: الإدراك، المشاعر والتقييم، فمن خلال هذه الأبعاد قدما تصنيفا لأنماط الثقافة السياسية، وأكدا على أن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع، فالتحوّل السياسي وفقاً لهذا المدخل يتطلّب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية، ولتحقيق ذلك، لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة، ينتج عنها إهتمام الأفراد بالنشاط السياسي والمشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد عن ذلك إحترام الرأي والرأي المعارض، فتصبح المشاركة في الإنتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة[36].

أما **المدخل الإنتقالي** فقد ركّز على مصادر التحوّل الديمقراطي وكان بمثابة أكبر تحدّي للمدخل التحديثي، حيث أكّد الباحث السياسي **دانكورت روستو** عام 1970، أنّ العلاقات بين التنمية الإجتماعية والإقتصادية وبين الديمقراطية التي أفترضها **ليبست** وغيره كانت نابعة أصلا، من إهتمامهم بالعوامل المؤيدة لإستمرارية وترسيخ الديمقراطية، غير أنّ إهتمام **روستو** وغيره من الباحثين كان مركزاً حول كيفية تحقيق الديمقراطية، حيث يرى **روستو** أنّ العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلّب مدخلاً تطوّرياً تاريخياً يستخدم منظوراً كليا لدراسة حالات مختلفة بغية توفير مجال للتحليل بصورة أفضل، وبالتالي فمرحلة التغير عند **روستو** تتطلّب فترة زمنية طويلة لتحقيقها، وهذا يساهم بشكل أنجح في الحفاظ على توازن المجتمع، والتمهيد له قبل الوصول إلى نقطة التحوّل، فمراحل التحوّل عند **روستو** في مجال التحوّل الديمقراطي تندرج في[37]:

- مرحلة تشكل هوية موحدة لغالبية المواطنين، بمعنى الوصول إلى رؤية مشتركة تظمّ أكبر عدد ممكن من المناصرين.
- مرحلة الصراع أو المواجهة، والتي قد تشمل إستخداماً للعنف في بعض الأحيان.
- مرحلة إتخاذ القرار، والتي تشمل نقطة التحوّل وصياغة مرحلة جديدة ضمن جملة من التسويات بين القوى السياسية المختلفة.
- مرحلة التعوّد، ويقصد بها **روستو** المرحلة التي تصبح فيها قواعد الديمقراطية جزء طبيعيا من حياة المواطنين.

إلى جانب **مداخل أخرى** لا تقل أهمية عن المداخل المذكورة وهي المدخل المؤسسي، المدخل البنيوي والمدخل النخبوي.

فروستو يرى أنّ التدريجية والأهداف الديمقراطية، لا تحول دون الوصول إلى مرحلة المواجهة والعنف[38].

3 - العوامل المؤثرة في التحوّل الديمقراطي

رغم التباينات العديدة في تعريف التحوّل الديمقراطي وإختلافات المداخل المفسرة لهذه الظاهرة، فإنّ المنظرين والمهتمين بعملية التحوّل الديمقراطي يتفقون على تحديد مجموعة من العوامل المؤثرة فيها، فحتى يحدث التحوّل لابد من توافر عوامل داخلية وأخرى خارجية تحفزه وتدفعه إلى الوجود، منها: التحوّلات الإقتصادية والإجتماعية، الثقافة السياسية والعامل الخارجي[39]. إلى جانب إنهيار شرعية النظام السلطوي. فبالنسبة للتحوّلات الإقتصادية والإجتماعية، فهي تتم بفضل إرتفاع مستوى ونسب التعليم وإتساع حجم الطبقة المتوسطة وتعقد العملية الإقتصادية، حيث يصعب على الدولة إدارتها لوحدها، مما تستدعي ظهور الملكية الخاصة والطبقة الرأسمالية وكبار الملاك والتجار[40].

إلى جانب التحوّلات الإقتصادية والإجتماعية التي تبعث على التحوّل الديمقراطي، تلعب الثقافة السياسية دوراً محورياً في تشجيع ممارسة الحقوق والواجبات المدنية والسياسية وتقبل وجود سلطة تساعد على التحوّل الناجح[41].

وإذا كان للتحوّلات الإقتصادية والاجتماعية المحلية وكذا الثقافة السياسية المحلية أدوارها البارزة في تحقيق التحوّل الديمقراطي، والإنتقال من نمط الحزب الواحد إلى نمط التعدّدية الحزبية والسياسية، فإنّ للعامل الخارجي أثره الكبير في ذلك، حيث أنّ التحوّل يتم بفعل الضغوط الخارجية الممثلة في القوى الدولية الرئيسية، فإذا دعمت الدول الأجنبية والمؤسّسات الدولية المالية والنقدية وغيرها، في ظل الضعف الهيكلي الداخلي للنظام السياسي، قوى المعارضة، فإنّ إحتمال حدوث هذا التحوّل يزداد. فضغوط دول كالولايات المتحدة الأمريكية والمؤسّسات المالية والنقدية كصندوق **النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية**، قد تساعد في إضعاف تدعيم النظام السياسي القائم، وتدعم قوى المعارضة مما يشجع على التحوّل[42].

لقد كان وراء التحوّل الديمقراطي في الدول المتخلفة عوامل داخلية وأخرى خارجية، وهي عوامل متفاعلة ومتشابكة، فالعوامل الداخلية عموما تمثّلت في الإخفاق السياسي وتسلطية الثقافة السياسية السائدة، فهذه الثقافة تفتقر إلى القيم والمبادئ الديمقراطية، فهي نتاج لتنشئة سياسية وإجتماعية كرست القيم السلبية والطاعة والإمتثال والخضوع الى جانب نمو وظهور قوى إجتماعية جديدة، وإتساع حجم الطبقة المتوسطة، فهذه الشرائح الجديدة ترغب في التعبير عن مصالحها من خلال قنوات ومؤسسات شرعية، وهذا ما يهدّد الإستقرار السياسي والإجتماعي للنظام القائم، كذلك فشل السياسات التنموية[43].

لقد كان للتأثيرات الخارجية والتفاعلات الدولية دوراً حاسماً في تقرير مصير التحوّلات الراهنة، فقد كان للتراجع الإيديولوجي في المعسكر الشرقي في القرن العشرين (20) وإنهيار

الديمقراطيات الشعبية، وزوال نفوذ الأحزاب الشيوعية، والتراجع عن الإشتراكية أثره الواضح في التعجيل بالتحوّل الديمقراطي في الدول المتخلفة، إلى جانب هذه الضغوط الدولية، فإنّ لخدمات الديون وقعها الشديد على إنعكاسات سيرورة النظام السياسي، وكان لأزمة المشاركة السياسية أثرها الكبير على مسألة التحول الديمقراطي لكونها المحور الأساسي في العملية السياسية.

IV. دور الثقافة السياسية في تحقيق التجانس الإجتماعي

يتحقّق التجانس الإجتماعي في المجتمع، بفضل نشر ثقافة سياسية تحمل أفكارا وتوجهات أساسية، وتحديد إطار الهوية الوطنية التي يلتف حولها كافة الأفراد والجماعات للحفاظ على وحدة المجتمع وحمايته من التفكك، وذلك عبر مختلف مؤسساته الفكرية والإتصالية المنوطة بوظائف التنشئة، التعليم، والإعلام. فالدولة في هذا المضمار تحاول أن تكون كياناً مجسداً للمجتمع، كما تحاول إستخدام أدوات التنشئة لخلق منظومة قيمية تستهدف ربط المواطنين ببعضهم وبالدولة، والربط بين مقومات الهوية الفردية والجماعية على نحو يزيل التمايز بين الدولة والمجتمع، بحيث تمثل الثقافة السياسية اللحمة الأساسية لضمان بقاء الدولة والمجتمع معا، كما يوفر الأرضية الخصبة لتأسيس علاقات التعاون والمشاركة بينهما على أساس وجود هوية ورابطة للإنتماء تجمعهما ومبرامي وغايات مشتركة تقتضي التعاون بينهما لبلوغها[44].

إنّ تحقيق التجانس الإجتماعي يعني تشجيع التعدّدية وتذويب الفوارق بين الجماعات الإثنية، الدينية، اللغوية والقومية، وهي عوامل تساعد على تحقيق علاقة تمكين متبادل بين الدولة والمجتمع، أي بين النظام السياسي وأفراده بفضل ثقافة سياسية ديمقراطية تسعى إلى مساعيها الدولة بشكل أساسي، يساعدها المجتمع على بلورتها، فهمها، ونشرها عبر مساله وهياكله الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، الثقافية، الدينية والإعلامية وغيرها.

V. تأثير الثقافة السياسية على المشاركة السياسية

تعدّ المشاركة في الحياة العامة والسياسية على الأخص، خاصية سياسية للحكم الصالح، حيث لا يمكن الحديث عن الإنفتاح أو التحوّل السياسي الحقيقي دون وجود لمؤسّسات أو قنوات يعبّر من خلالها المواطن عن مشاركة في إختيار من يحكمه أو من يمثله وينقل مطالبه إلى مراكز صنع القرار ورسم السياسات العامة، فالمواطن يشارك في تحديد وتوجيه مسارات الدولة والمجتمع عبر صور مختلفة رسميا، وبشكل غير رسمي، وأهم هذه الصور هي المشاركة في الإنتخابات، عرّف كمال المنوفي المشاركة السياسية على أنّها: "حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية، من خلال المزاولة الإدارية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الإنضمام والإنخراط في المنظمات الوسطية[45].

فالمشاركة السياسية قد تتحقق من خلال الإنخراط في الأحزاب السياسية أو الإنظمام لعضوية الجمعيات السياسية، ولكنّها ليست دائما مضمونة ومكفولة، لأنّ الكثير من الأحزاب السياسية وهذه المنظمات السياسية قد تكون تابعة للنظام السياسي الحاكم، وتمنع المشاركة السياسية الحقيقية، فقد تكون بهذه الصورة قامعة ومانعة لهذه المشاركة السياسية الإيجابية، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية لـ 15 أفريل 1999 (60%)، ووصلت بخصوص الوئام المدني (65.06%)، وأنخفضت إلى (46.06%) في الإنتخابات التشريعية عام 2002، وعادت لتعرف نسبة عالية نوعا ما خلال رئاسيات 08 أفريل 2004، فقد بلغت (58.07%)، وبمناسبة المصالحة الوطنية وصلت نسبة المشاركة (79.76%) أما خلال تشريعات عام 2007، أنخفضت إلى أقل من النصف (35.65%)، ثم عادت لترتفع خلال رئاسيات 09 أفريل 2009 وفاز فيها الرئيس بوتفليقة بنسبة (90.24%)، من خلال تحليل هذه النسب للمشاركة السياسية، يلاحظ أنّها ترتفع بمناسبة الإنتخابات الرئاسية، وتنخفض بمناسبة الإنتخابات التشريعية الوطنية والمحلية، في حالة الجزائر، ليست اللامبالاة السياسية هي السبب الرئيسي ولكن نسب المشاركة في الإنتخابات الرئاسية مبالغ فيها، لكون النظام السياسي هو صاحب الكلمة الفاصلة في نتائج هذه الإنتخابات، أما بالنسبة للإنتخابات التشريعية فهي تحظى بنوع من الشفافية كون المراقبة تمارس، بنوع من الجدية، نظراً للتسابق نحو المقاعد البرلمانية وشدة المنافسة بين الأحزاب الكبرى في الوطن، وقد تعبر فعلا عن عزوف سياسي للكثير من المواطنين غير المهيكلين في هذه القنوات الوسيطة، وإختلاف درجة وأهمية الأحزاب بالنظر لوزنها في مقابل السلطة السياسية الحاكمة، وبالنظر لحجمها العددي وشعبيتها في أوساط المواطنين، فالعزوف السياسي نتيجة الشعور بالإغتراب السياسي، وهو دليل قاطع على وعي المواطن وإدراكه لضعف هذه القنوات أمام السلطة، فيما يتعلّق بعملية إتخاذ القرار السياسي من جهة، وعدم مشاركتها الفعلية في رسم السياسات العامة، فهي تابعة وليست مستقلة شأنها شأن كل مؤسسات المجتمعات المدنية العربية على الخصوص، فالثقافة السياسية، تلعب هنا دور المحدّد لحقيقة هذه المشاركة، وهي مشاركة إنعزالية لفدان الفضاء الديمقراطي، فعوضا من أن تعمل هذه المنظمات أو القنوات على توسيع وتعزيز المشاركة السياسية لكل فئات المجتمع، فهي تبعيتها للنظام السياسي الحاكم، تجعل منها فئات من الا مباليين وغير المهتمين والمقاطعين للعمل الإنتخابي لإنعدام الثقة في النظام السياسي ومؤسساته وفقدان الثقة أيضا في هذه القنوات التي تجعل منه مواطنا مغتربا سياسيا ومستعداً للتظاهر والتعبير عن سخطه على الكل، إما بالخروج إلى الشارع وإتباع أساليب المشاركة غير التقليدية، عبر المظاهرات وأعمال الشغب والإضطرابات. وإلى جانب هذا الشعور بالإغتراب السياسي، فإنّ عامل غياب ثقافة سياسية مشاركة لدى المواطنين إتجاه العملية السياسية، لضعف أو غياب هذه القنوات في تنشيط وتفعيل المشاركة السياسية في الإنتخابات وفي صنع السياسات العامة، فإنّها تؤثر سلباً على الصفة التمثيلية لهذه المؤسسات على إعتبار أنّ المشاركة السياسية في الإنتخابات هي مشاركة موسمية مؤقتة، لا يترتب عليها تشكيل مجالس أو منظمات قوية، نافذة وفاعلة إلى جانب السلطة الحاكمة. لذلك فإنّ تأثيرها في هذه الحالات يكون

على ظاهرة اللامبالاة السياسية، فيتكاثر عدد العازفين عن المشاركة في المجال السياسي، ويزداد عدد الإنتهازيين والإستغلاليين والمركزين على حساب المواطنين الصالحين القادرين على التغيير والمساهمة في التطوير والتحديث والتنمية بكل أشكالها، وتحويل الطاقات البشرية في المجتمع إلى طاقات إيجابية خاصة في صفوف الشباب والنساء، على أساس أنها الفئات الغالبة في المجتمعات العربية والأكثر إقصاء وتهميشا من الحياة السياسية.

VI. دور الثقافة السياسية في دعم عملية التحوُّل الديمقراطي

ليست الثقافة السياسية مرادفا للمشاركة السياسية، فهي تحمل فرصا لتدعيم وتعزيز عملية المشاركة السياسية إلى جانب قيم الحرية والمساواة وسيادة القانون، ولكن هذا الحديث لا يعني أنّ عملية المشاركة تتطلّب حضور ثقافة ديمقراطية حتى تتم، فهي ممارسة تحدث بغض النظر عن ضعفها وتدنيها أو حضورها القوي، بينما الثقافة السياسية هي إعتقاد يؤثر دون شك على نمط وفعالية المشاركة، لذلك نجد الكثير من الباحثين يربطون بين اللامبالاة السياسية في الأنظمة غير الديمقراطية وبين الثقافة السياسية السائدة والغالبة فيها، وهذا الربط ليس دائما صحيحا، في حالة المجتمعات التي دخلت مرحلة التحديث، حتى ولو لم ينجز عنه انفتاحا سياسيا، فالصحيح في هذه الحالة أنّ الأمر ربما يكون مرتبطا أكثر بجدوى هذه المشاركة، التي تبدو عديمة القيمة في ظل نظام غير ديمقراطي[46]. ففي واقع الأمر فإنّ النظام غير الديمقراطي لا يحتكر فقط المجال السياسي، بل يحتكر الحياة العامة كلها، لذلك يحدث إنفصام بين النظام والمجتمع، ولتقليص هذه الفجوة لابد من توافر قنوات للمشاركة، حتى يكون لهذه المشاركة، لاحقا جدوى وفعالية[47].

خاتمة

لن تتحقق هذه الفعالية للمشاركة السياسية، إلا بتوافر ثقافة سياسية مشاركة في ظل بنية سياسية ديمقراطية.

حيث ترتبط هذه الثقافة بأفراد يتجه أهتمامهم ووعيهم صراحة نحو النظام السياسي ككل، ونحو كل المؤسّسات والعمليات السياسية والإدارية، ونحو مدخلات ومخرجات النظام السياسي، وتكون توجهاتهم إيجابية إزاء النظام ككل وكل فواعله ومكوناته.

فالثقافة السياسية المشاركة توجه عواطف ومشاعر المواطنين نحو الشعور بالولاء، وإنخفاض مستوى العنف السياسي، وشيوع الثقافة السياسية بين الجماعات الإجتماعية بنسبة عالية، فهذه الثقافة هي التي تشجع على التحول الديمقراطي، وتقدر شرعية نظام الحكم من عدمه، فبدون الثقافة السياسية المشاركة لا يكون للتحوُّل الديمقراطي أي مغزى، إنّ أي نظام سياسي يحتاج إلى ثقافة سياسية تغذيه وتحافظ عليه، فالحكم الشخصي يتواءم والثقافة السياسية التي تتمركز عناصرها

حول الخوف من السلطة والخضوع لها ، وتدني نسب المشاركة ، وضعف الإيمان بكرامة الإنسان وخنق المعارضة وعدم السماح لها بالظهور ، أما الحكم الديمقراطي يستدعي وجود ثقافة تضمن حقوق الإنسان ، وتساهم في تحديد شكل نظام الحكم ، بل أنّها قد تساهم في تحديد عناصر القيادة السياسية . إلى جانب تأثير هذه الثقافة السياسية المشاركة على علاقة الفرد بالعملية السياسية حيث يتوقع أن يشارك في الحياة العامة ، وأن يتعاون على النهوض بمجتمعه ، ويساهم بذلك في ترسيخ عملية التحوّل الديمقراطي بفضل نمط هذه الثقافة السياسية المشاركة ، والتي يكون لها الدور الأكبر في التأثير على السلوك السياسي للفرد ، بحكم تأثيرها الكبير أو المسيطر على معظم هيئات التنشئة الإجتماعية السياسية وهي تؤدي دورها .

هوامش ومراجع

1) Gabriel. A. Almond and sidney verba. the cirrc culture (Boston M little brown and company.1965).p12.

2) Gabriel. A. Almond. Adiscipline divided ; schools and sects in political science.(london : sage publication.1990).p 144.

3) د –محمد زاهي بشير المغربي، **قراءات في السياسة المقارنة**، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى ، 1994 ، ص 220 .

4) Gabriel.A.Almond and sidney verba.the cirrc culture political attitudes and democracy in five nations(boston .

5) Luciepye.political.culture.in international encyclopedia of the social sciences.vol 12.1988.p218

6) نبيل حليلو ، التنمية والثقافة السياسية : أنه علاقة ؟ **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد الثامن ،**2012** ، ص 26 .

7) Maurice duverger. sociologie de la politique PUF. Paris. 1973,p 121

8) مازن خليل غرايبة ، أحمد سعيد نوفل ، مرجع سابق ، ص6 .

9) هيثم نجاوي، الثقافة السياسية، مبادئها وأبعادها، الشرق الصادرة بتاريخ 2012/07/24 ، ص10 .

10) كمال المنوفي ، الثقافة السياسية للفلاحين " ، دراسة ميدانية في قرية مصرية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر) .1979 ،ص ص 28 و 31 .

11) شمرون حمادي، " **اصل التفاوت في الإتجاهات السياسية بين الناس**" ، بغداد ، جامعة بغداد ، 1973 ، ص ص 42 و44 .

12) Sidney verbre.comparative political culture :in lucienpye and sidney verbre.(eds) political devlepment.NJ :prncetion university press.1965.p 519.

13)فاطمة بودرهم ، **المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية** ، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي وغداري ، مقدمة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر دالي غبراهيم 3 جوان 2011 ، ص 56 .

14)فاطمة بودرهم ، مرجع سابق ، ص 57 .

15)فاطمة بودرهم ، نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

16) Samuel. p. Huntington et Joan Nelson :No easy choice political in developing countries, combridge haward university press, 1976.p.6.7.

17)سيد أبو ضيف ، المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر ، **عالم الفكر** ، **العدد 3** ، **المجلد 30** ، **3 مارس 2002** ، ص 159 .

18)نفس المرجع السابق ، ص 152 .

19)نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

20)نفين أسامة الحسيني ، **آليات المشاركة السياسية غير الرسمية للمرأة في المناطق العشوائية** ، دراسة حالة حي منشأة ناصر ، دراسة للحصول على درجة الماجيستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2001 ، ص " ش" من المقدمة .

21)غادة علي موسى ، **"التعددية السياسية والإنفتاح الإقتصادي وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة** ، رسالة ماجيستير مقدمة إلى القسم العلوم السياسية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .ص 64 .

22)فاطمة بودرهم ، مرجع سابق ، ص 66 .

23)صفي الدين خربوش(محرر) **التطور السياسي في مصر** من 1972– 1982 مؤتمر الباحثين العرب ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994 ، ص 13 .

24)عبد الغفار رشاد القصبي ، **مناهج البحث في علم السياسة** ، (القاهرة : مكتبة الآداب) ، 2004 ، ص193 .

25)غادة علي موسى ، مرجع سابق ، ص 75 .

26)غادة علي موسى ، مرجع سابق ، ص 75 .

27)موريس ديفرجيه ، علم الإجتماع السياسي ، **مبادئ علم السياسة** ، ترجمة سليم حداد (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع) ، 1991 ، ص ص 93 و94 .

28)جون كلود فاتن ، **"الرؤى الغربية للديمقراطية في الوطن العربي"** ، نفين مسعد (محرر) ، التحولات والديمقراطية في الوطن العربي ، ص ص 11 و12 .

29) Samuel Huntington, From change to chonge, modernisation development and polities, comparative politics,n3 April 1971,p283.p323.

30) عبد الغفار رشاد القصبي ، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي** ، (المنصورة : دار الأصدقاء للطباعة والنشر ، 2003 ، ص 20 .

31) إلهام نايت سعدي، طبيعة عملية التحول "، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، المنعقد يومي 10 و11 ديسمبر 2005 بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، غير منشورة.

32) صامويل هنتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20 (ترجمة عبد الوهاب علوب)، الكويت: دار سعاد صباح، 1993، ص 13.

33) رغيد كاضم الصلح، " دور الأحزاب وجماعات المصالح في السياسة العامة "، في مؤلف تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية المصرية) 1988، ص 144.

34) إلهام نايت سعدي، مرجع سابق، ص 79.

35) عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ط2، القاهرة، 2006، ص 187.

36) نفس المرجع السابق، ص ص 187-192.

37) د. محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي، مراجعة عامة للأدبيات، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي بتاريخ 21/06/2005، جامعة القاهرة، ص مركز التجديد العربي، http://www-arabenewal.net/indesc-php §rd-AHLAIO+9960

38) المغيربي، نفس المرجع السابق.

39) فريد علواش، آثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية، كراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005، ص 152.

40) فاطمة بودرهم، مرجع سابق، ص 233.

41) فريد علواش، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

42) علي الدين هلال ونفين عبد المنعم مسعد، النظم السياسية العربية وقضايا الإستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 47.

43) إلهام نايت سعدي، مرجع سابق، ص 80.

44) ناهد عز الدين، التحليل السياسي وإقترابات دراسة التحوّل من الدولة المتدخلة الى التمكين المتبادل، مجلة النهضة ص 110.

45) كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة، السياسة الدولية، العدد 34، 1979، ص 66.

46) أحمد ميني وآخرون، التحول الديمقراطي في الدول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 9.

47) أحمد ميني، مرجع سابق، ص 10.